بثلاث طلقات فانه يزيلها الا اذا كانت مضافة الى سبب الملك حينئذ لا يقبل ما دون
بالثلاث لان صفتها باعتبار ملك سبق حدث على ما مر من قبل قال رحمه الله
فان وجد الشرط في الملك طلقت والحلت رحمه الله لانه وجد
الشرط المعلق والمحل قابل للزوال فنزل وله تنجيز اليمين لان بقاءها بقاء الشرط
والمحل اذا لم يبق واحد منهما قال رحمه الله والا لا والحلت
اي وان لم يوجد الشرط في الملك لا يقع الطلاق وتحل اليمين ومراده اذا وجد ذلك
الشرط في غير الملك اما بمجرد عدم الشرط في الملك لا تحل اليمين وانما تحل بوجوده
في غير الملك لوجود الشرط حقيقة ولا يقع شيء لعدم المحلية قال
رحمه الله وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له
اي للمرأة لان الاصل هو البقاء بالاصل فكان الظاهر شاهدا له لانه ينكر وقوع
الطلاق وهو تقييد فالقول قول المنكر وعلى هذا الخلاف لو ان الزوج دخل الدار اليوم فانت طالق فقالت لم ادخلها وقال الزوج بل دخلتيها فالقول له
لان الشك لم يقع الطلاق وزوال الملك وان كان الظاهر شاهدا لها وهو ان
الاصل عدم الدخول ولان الزوج ينكر السبب لان المعلق يصير سببا عند الشرط
فكان القول له وعلى هذا لو قال ان لم اجامعك فوجهك طالق فالقول له مع ان
الظاهر يشهد لها وهو ان الاصل عدم ما وان المحرمة ايضا تحتمل من الوقاع
ولو قال لها ان لم اجامعك في حيضك فانت طالق للسنة ثم قال جامعتك
فان كانت حايضا فالقول له لانه ينكر الانشاء فالتهم وان كانت طاهرا لا يصدق
لانه يريد ابطال حكم واقع في الظاهر لوجود وقت السنة وقد اعترف بالسبب
لان المنافي سبب للحال لكونه يريد به كونه تخليا في المعلق حتى يتأخر سببيته لانه
لا يريد به كونه منكرا خلافا لقول زفر قوله قال رحمه الله الا اذا اقامت
برهنت اي اذا اقامت بينة لانها تورث دعواها بالحجة قال
رحمه الله وما لا يعلم الا منها فالقول لها في حقها كان
حضت فانت طالق وفلانة فقالت حضت او انت طالق
طالقا وفلانة فقالت حضت اوانت طالق
هي فقط اي اذا علقه بما لا يعلم من الشرط الا من جهتها كقوله ان حضت
فانت طالق وفلانة او قال ان كنت تحبيني فانت طالق وفلانة فقالت حضت
او احبك طلقت هي وحدها ولم تطلق فلانة والقياس ان لا يقع الطلاق
عليها بقولها لانها تدعي شرط الحنث على الزوج ووقوع الطلاق وهو منكر
فيكون القول له ولا تصدق الا بحجة غيره كغيره من الشروط وجه الاستحسان
ان هذا امر لا يعرف الا من قبلها وقد ترتب عليه حكم شرعي فيجب عليها
ان تخبر كيلا يقعا في الحرام اذا الاخبار عليها واجب شرعا فجعل خبرها حجة
طريقه وهو الاخبار فتعينت له بجعل قولها على حقها الواجب ولانها

مامورة

مامورة بالاظهار بقوله تعالى ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن
ولو لم يقبل قولها لم يكن للاخبار فايدة ولهذا قبل قولها في حق العدة والغشيان حتى
انقطعت الرجعة بقولها انقضت عدتي ومحلها التزوج بالثاني فكذا هنا
وهو الوطي يقولها انا حايض ومحل قولها قد لعبرت لكنها شاهدة على حق
ضرتها بل هي متهمة فلا ضرورة في حقها فلا يقبل قولها حتى يعلم انها حاضت
حقيقة والاصح ان يقبل قولها شخص بالغ عدل دون الغلمة او حر
العورة اذا قربين على الميت لرجل وكما لمشتري اذا قربا لمبيع للمستحق وكذا ان
بعد ان يكون الكلام واحد حتى ان الاخرس ان شهد رجل وامرأتين يقبل
في السرقة لوجود الفصاحة لا الى وانما يقبل قولها اذا اخبرت بالحيض فاما
فاذا انقطع لا يقبل قولها لانه ضروري فيشترط فيه قيام الشرط ولو قال
ان حضت فيقبل في الطهر الذي يلي الحيضة لانه الشرط فلا يقبل قبله ولا بعده
هذا اذا كذبها الزوج واما اذا صدقها فتطلق ضرتها ايضا لثبوت الحيض
في حقها بتصديقه ولو قال لامرأتيه اذا حضتما فانتما طالقان فقالتا حضنا
لم تطلق واحدة منهما الا ان يصدقهما وان صدق احديهما وكذب الاخرى
طلقت المكذبة وان قالت ثلاثا فقال ان حضتن فانتن طوالق فقلن حضنا له
تطلق واحدة منهن الا ان يصدقهن وكذا ان صدق واحدة منهن وان صدق
ثنتا ثنتا واحدة منهن وان صدق ثنتين وكذب واحدة طلقت المكذبة ولو كذب
اربعا والمحلة معالهم بطلقن الا ان يصدقهن وكذا ان صدق واحدة او ثنتين
وان صدق ثلاثا وكذب واحدة طلقت المكذبة وحدها ولو صدق في المصدقات
والاضافة ان حيض حيضهن شرط لوقوع الطلاق عليهن ولم تطلق واحدة
منهن حتى يرين حيضهن وان حاضت بعضهن يكون ذكر بعض
العلة وهي لا يثبت بها الكل فان قلن حضنا فلم تحضنا لا يثبت حيض كل واحدة
منهن الا في حقها ولا يثبت في حق غيرها فلم يتم الشرط في حق غيرها الا ان
يصدقها فحينئذ في حق الجمع وان صدق البعض وكذب البعض يظر فان
كانت المكذبة واحدة طلقت هي وحدها لتمام الشرط في حقها ان قولها
مقبول في حق نفسها وغير صدق غيرها فيتم الشرط فيها ولا تطلق غيرها لان
المكذبة لا يقبل قولها في حق غيرها فلم يتم الشرط في حق غيرها وان كذب
الكل من واحدة لم تطلق واحدة منهن لان كل واحدة من المكذبات لم
يثبت حيضها الا في حق نفسها فكان الموجود بعض العلة ولا تطلق
واحدة منهن حتى يصدق غيرها جميعا وكذا اذا قال لهن ان كنت تحبيني
ان يصدقك الله بنار جهنم فانت طالق وفلانة وعبدي حر فقالت احب
طلقت ولم تطلق فلانة ولو يعتق العبد وهو بمنزلة قوله ان كنت تحبيني
او تبغضيني لان المحبة امر باطن لا يوقف عليها فتعلق الحكم بما يدل عليها

Copyright King Saud University